التقسيمات الإدارية لولاية حلب

١٨٦٦ – ١٩١٨م

أ.د. حسن علي عبد الله

م.م بان راوي شلتاغ

جامعة القادسية /كلية التربية –قسم التاريخ

الخلاصة :

عدت ولاية حلب من ابرز الولايات العربية التي خضعت للنفوذ العثماني المباشر ، وذلك لقربها من مركز السلطة العثمانية ، وموقعها الاستراتيجي المتميز على طريق المواصلات التجارية ، وكونها محطة لحشد الجيوش العثمانية .

طبق قانون الولايات العثماني الصادر عام ١٨٦٤ في ولاية حلب عام ١٨٦٦ ، أضحت بموجبه ولاية واسعة امتدت حتى الأناضول ، فكانت تضم ستة ألوية ، هي لواء حلب ومرعش واورفة وقوزان وبياس وادنة . استمر هذا التقسيم الإداري حتى عام ١٨٧٠ ، إذ رفعت منها ثلاثة ألوية هي لواء قوزان وبياس وادنة ، ورفعت الدرجة الإدارية لقضاء دير الزور الذي كان يتبع لواء حلب إلى لواء .

في عام ١٨٧٢ فصل لواء دير الزور عن ولاية حلب ، وأصبح متصرفية مستقلة ترتبط بالباب العالي مباشرة . لكنه أعيد ارتباطه بولاية حلب عام ١٨٧٦ ، وبقي كذلك حتى عام ١٨٨١ . في عام ١٨٨٣ ارتبط لواء دير الزور بولاية حلب للمرة الثالثة ولمدة سنة واحدة فقط ، إذ فك ارتباطه بها عام ١٨٨٤ . استمر التقسيم الإداري لولاية حلب مكون من ثلاثة ألوية هي لواء حلب ومرعش واورفة حتى عام ١٩١٠ ، إذ فصل لواء اورفة عن الولاية في هذا العام ، وأصبحت الولاية تتألف من لواءين فقط هما حلب ومرعش ، وبقي هذا التقسيم على حاله حتى نهاية الحكم العثماني .

المقدمة :

من الدوافع الرئيسية للكتابة في موضوع التقسيمات الإدارية في ولاية حلب ، هو إغفال كثير من الباحثين هذا الجانب المهم من تاريخ الولاية ، وخاصة فيما يتعلق بمتابعة التغييرات التي تطرأ على التقسيمات الإدارية للولاية، في ضوء السالنامات العثمانية .

اكتسب عملية التقسيمات الإدارية أهمية خاصة ، لصلتها الوثيقة بالتطورات السياسية والاجتماعية . لقد أدركت الدولة العثمانية أهمية الإصلاحات في شتى الميادين ، بسبب ما كانت تعانيه من مشاكل داخلية وخارجية ، وكان من بين تلك الإصلاحات صدور قانون الولايات العثماني عام ١٨٦٤ ، وبموجبه ألغيت التقسيمات الإدارية السابقة ، على أمل إعادة السيطرة المركزية على الأقاليم المضطربة .

تناول البحث المدة الممتدة من ١٨٦٦ – ١٩١٨ ، منذ تطبيق القانون في الولاية ، وحتى نهاية الحكم العثماني ، وهي مدة تقدر ب ٥٢ عام ، حافلة بالتغييرات في التقسيمات الإدارية ، في ضوء الظروف التي مرت بها الولاية .

اعتمد البحث بالدرجة الأساس على سالنامات ولاية حلب ، وسالنامات الدولة العلية العثمانية ، فضلا عن عدد من المصادر العربية مثل كتاب (الدولة العثمانية في المجال العربي) لفاضل بيات ، وكتاب (أعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء) لمحمد راغب الطباخ .

أولاً : الموقع والحدود لولاية حلب :

تقع ولاية حلب [١] ، على خط العرض ٣٦،١٢ شمال خط الاستواء ودائرة العرض ٣٧،١٠ شرق غرينتش [٢] ، وهي ترتفع عن سطح البحر ما بين ٣٧٠ – ٤٤٠م [٣] . وقد بلغت مساحتها حوالي (٨٦،٠٠٠) كم مربع [٤] . يحدها من الجنوب ولاية

سورية ، ومن الغرب البحر الأبيض المتوسط ، ومن الشمال ولايات ادنة وأنقرة وسيواس ، ومن الشرق ولاية ديار بكر ولواء دير الزور [٥] وولاية معمورة العزيزية [٦] .

ثانياً : التقسيمات الإدارية للولاية قبل صدور قانون الولايات عام ١٨٦٤م .

قسم المماليك (١٢٥٠ – ١٥١٦م) بلاد الشام إلى ست وحدات إدارية عرفت بأسم (نيابات) وهي نيابة الشام ونيابة حلب ونيابة حماه ونيابة طرابلس ونيابة صفد ونيابة الكرك [٧] ، وبعد الفتح العثماني لبلاد الشام عام ١٥١٦م حافظ العثمانيون على التقسيم الإداري المملوكي لهذه النيابات [٨] .

لم يقم السلطان سليم الأول (١٥١٢ – ١٥٢٠م) بإجراءات إدارية وسياسية في بلاد الشام قبيل توجهه إلى مصر ، بل اكتفى بتعيين قادة عسكريين في المراكز المهمة ، ووضع قوات تحت أمرتهم تحسباً لأي طارئ ، وبعد عودته من مصر نظمت بلاد الشام في وحدة إدارية واحدة شملت جميع أجزاءها أطلق عليها اسم (ولاية العرب) [٩] .

بعد حركة التمرد الفاشلة التي قام بها جانبردي الغزالي (١٥٢٠ – ١٥٢١م) [١٠] ، في دمشق مستغلاً وفاة السلطان سليم الأول [١١] . عمل السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠ – ١٥٦٦م) على إلغاء الحكم الذاتي الذي كانت تتمتع به بلاد الشام، بل ادخلها بما فيها حلب ضمن إدارة الباشوات العثمانيين ، وبذلك خضعت حلب إلى إدارة الباب العالي مباشرة [١٢] ، وقام النظام الجديد لإدارة ايالة الشام على أساس تعيين نواب عثمانيين بدلاً من المماليك [١٣] . وفي أربعينيات القرن السادس عشر تغير اسم ولاية العرب إلى ايالة الشام [١٤] .

استمر وضع حلب لواء تابع لايالة الشام حتى عام ١٥٤٩ إذ أصبحت مركزاً لايالة مستقلة حملت اسمها أي ايالة حلب وذلك حين قدم السلطان سليمان القانوني إلى حلب وهو في طريقه إلى بلاد فارس خلال حملته العسكرية فاقترح عليه الصدر الأعظم رستم باشا تحويل حلب إلى مركز ايالة ، بغية الحد من الاضطرابات التي يقوم بها البدو في المنطقة . وافق السلطان على مقترحه فكان التقسيم الإداري لايالة حلب يشمل على لواء وادنه وحماه وحمص وبيره جك واعزاز وكليس والمعرة وباليس وسلمية ، وكان معظم هذه الألوية تابعة إلى ايالة الشام فضمت إلى ايالة حلب بعد ان استقطعت منها [١٥] .

في عهد السلطان مراد الثالث (١٥٧٤ – ١٥٩٥) قسمت بلاد الشام إلى الايالات التالية وهي ايالة حلب والشام (دمشق) وطرابلس وبقي هذا الوضع حتى عام ١٦٦٠ حين استحدثت ايالة صيدا بسلخ أجزاء من ايالتي طرابلس ودمشق [١٦] . وفي عام ١٧٤٠م ضمت ايالة حلب الألوية التالية وهي لواء حلب والمعرة وباليس والعزيز وجبلة والمتخ وكليس [١٧] .

عند خضوع بلاد الشام للحكم المصلاي عام ١٨٣٢م ألحقت حلب بايالة الشام لكنها تحت تأثير الثورات التي اندلعت فيها فصلت ايالة حلب وعين إسماعيل بك والياً عليها عام ١٨٣٤ [١٨] . وبعد عودة الحكم العثماني لحلب عام ١٨٤٠ أعيد نظام الباشوات مع بعض التغييرات البسيطة [١٩] . فوجدت ايالة حلب خلال الفترة من ١٨٤٠ – ١٨٦٤ . كانت التقسيمات الإدارية لايالة حلب في عام ١٨٥٧ بالشكل الآتي : ايالة حلب وتضم (لواء حلب ولواء الرقة ولواء كليس ولواء انطاكية ولواء عينتاب)[٢٠] . ووفقاً لسالنامة عام ١٨٦٣ حصل تغير بسيط على التقسيمات الإدارية [٢١] لايالة حلب فأصبحت ايالة حلب تضم (لواء حلب وعينتاب ورقة وانطاكية) ورفع منها لواء كليس وأضيف إليها لواء دير الزور[٢٢] ولواء بيلان [٢٣] .

ثالثاً : التقسيمات الإدارية للولاية بعد صدور قانون الولايات عام ١٨٦٤ .

عند صدور قانون الولايات عام ١٨٦٤ [٢٤] ، أعادت الدولة العثمانية تنظيم الوحدات الإدارية التي كانت تنقسم إليها أراضيها وتشكلت بدلاً من الايالات السابقة وحدات أطلق عليها القانون الجديد اسم الولايات [٢٥] . ويكون على رأس كل ولاية وال وتنقسم الولاية إلى وحدات إدارية اصغر تعرف بالسنجق (اللواء) يحكم فيه المتصرف ، وهذا بدوره ينقسم إلى أقضية تحت إدارة القائممقام ويتكون القضاء من مجموعة من النواحي والقرى ولكل منها مختار [٢٦] .

إن التنظيمات الجديدة لم تطبق في جميع الولايات العربية بدرجة واحدة من السرعة والشمول إذ كانت حلب أولى الولايات التي طبق فيها القانون [٢٧] ، للأسباب التالية :

١- قربها من العاصمة العثمانية فولاية حلب اقرب ولاية إلى مركز السلطان العثماني [٢٨] .

٢- كون ولاية حلب أول ولاية يدخلها السلطان العثماني سليم الأول اثر معركة مرج دابق في ٢٤ آب ١٥١٦ ، وقد اتسم دخوله لحلب بسمة الرغبة في الاستقرار وبسط النفوذ الداعم على أنقاض حكم المماليك وبعد أن طاف الولايات ودرس مواقع المدن أدرك موقع حلب الاستراتيجي من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية المهمة جداً بالنسبة إلى سلطاته فأكد على السيطرة عليها ، لا سيما بعد أن لاحظ امتداد رقعتها على مسافة طويلة من حدود بلاده الجنوبية[٢٩].

٣- امتازت ولاية حلب بأنها كانت في العهد العثماني محطة كبيرة لحشد الجيوش العثمانية البرية ، مما عمل على إنعاش الروابط الاجتماعية بين تلك الجيوش وأهالي الولاية ، ولاسيما مناطق الريف الواسعة . أما المدينة نفسها فكانت محطة أساسية للولاة الذاهبين إلى مراكز ولاياتهم أو العائدين من مهماتهم براً ، ولكبار الأسر العثمانية العريقة التي تنشد الإقامة في اقرب منطقة عربية ، ولطلاب العلم من الفتيان العثمانيين الذين يطمحون إلى تعلم اللغة العربية أو للتتلمذ على يد الزهاد وشيوخ الطرق والمتصوفة ، ومحطة للوفود القادمة شرقاً أو جنوباً لتلتقي الباب العالي [٣٠] .

٤- موقع المدينة الاستراتيجي إذ تشرف على مواصلات الإمبراطورية مع العراق وسورية وفلسطين وبلاد الحجاز ومصر إذ لم يكن الباب العالي يسمح بقيام سلطة مستقلة في حلب [٣١] .

طبق قانون الولايات في ولاية حلب عام ١٨٦٦ زمن تولي احمد جودت باشا [٣٢] ، وذلك لما تميز به من حسن الإدارة والقدرة على إدارة شؤون الولاية . وبموجبه امتدت ولاية حلب حتى الأناضول [٣٣] . فكان الواقع الإداري لولاية حلب عام ١٨٦٧ بالشكل الآتي [٣٤] :

جدول رقم(١)

التقسيمات الإدارية في ولاية حلب عام ١٨٦٧م

اللواء	القضاء	الناحية
حلب	حلب	جبل سمعان
	ادلب	اريحا – سرمين – معرة مصرين
	جسر شغور	دركوش – اردو
	حارم	باريشا
	انطاكية	ريحانية – قصير – قره مورط – سويدية
	عزية	اوقجي عز الدين – عميكي – شيخلر
	كليس	اعزاز فلاح – اعزاز تركمان – جوم – شقاغي – منبج – قزلوجه – موسى بكلو
	عينتاب	اورل – رشي – تلبشار – هزك – جكده – قويق – قزلق
	باب جبول	ايلبكو – منبج تحتاني
	دير الزور	رقة – عشارة
اورفة	اورفة	حران – دوكرلو – اولمر الحاج – جاوي – بوزاباد
	سروج	–
	بيره جك	نزب – براق – جقور
	روم قلعة	–
مرعش	مرعش	يكجه قلعة – جامستل – برتيز
	بازارجق	–
	اصلاحية	قرة يكيد – خاصة

	بولاق	قيباق
	البستان	افسوس
	الزيتون	–
	اندرين	كوكسون
قوزان	قوزان	سيس – يورقار – صاقندلي
بياس	عثمانية	نجرلو – جريد
	بيلان	اسكندرون
ادنة	ادنة	مسيس – قارصندي – سرقند عشيرتي – بوزطفان – جانب شمر – يوركمر – صاحيلو عشرتي – كوركجي عشيرتي – قوشتمو – قصون – اولاش – عزوز – تكه لي
	طرسوس	–
	مرسين	كوكجه لو – والوانلو – قل لكلو
	قره عيسالو	منه منجي – اشخي دنيدار – بوقاري دنيدار

ومن خلال الجدول أعلاه نجد أن ولاية حلب قد امتدت إلى مساحة كبيرة ضمت أجزاء كبيرة من أراضي الدولة العثمانية ، فكانت تتكون من ستة ألوية وثمانية وعشرون قضاء وثلاثة وسبعون ناحية .

وفي عام ١٨٦٨ حصلت تغييرات كبيرة في التقسيمات الإدارية لولاية حلب ، إذ أضيفت ناحية قلعة مضيق لقضاء جسر شغور التابع للواء حلب ، كما اضيفت لقضاء انطاكية ناحية جوار أنطاكية ، وتم إلغاء ناحيتا منبج وقزلوجه المرتبطان بقضاء كليس ، وأضيفت ناحية حارئين لقضاء عينتاب ، وناحيتا ياسوع وبريحان لقضاء باب جبول . اما بالنسبة للواء اورفة فقد أضيفت ناحيتا قيو وقبا حيدر لمركز اللواء ، وأضيفت نواحي عرنان ومرزمان وعنق الى قضاء روم قلعة . أما لواء مرعش فقد اضيفت له اربعة نواحي جديدة هي طراقشة وشكراوية سي وجقالو عشيرتي ونادرلو عشيرتي . واضيف لقضاء بازارجق نواحي جديدة هي بوفقكي ، جريد وادي ، مره بيقلي ، اوشاغي قلجلو ، شمينللو ، كيرلي ، اطماو ، قوشجي جريدي ، اوقجي ، يوقاري قلجلي ، جغلغان جريدي ، أما قضاء اصلاحية فقد أضيفت له خمسة نواحي هي اوقجي عز الدين ، شيخلر ، كفردين ، دليكانلي ، حليكانلو ، قره يكيدلي ، كما تم رفع الدرجة الإدارية لناحية خاصة إلى قضاء تتبعه ثلاثة نواحي هي اكثاز ونيك وحاجيلم . وأضيف لقضاء بولانق ثلاثة نواحي هي بوزلي وقزابك بارلي وتاجرلو ، وأضيف لقضاء الزيتون نواحي صادي كوزل وقره طون وبرتيز وكلثان . أما لواء قوزان فقد جرد مركزه من نواحيه ، وأضيفت له اربعة اقضية هي سيس وتتبعه ناحية صارقندلي ، وقضاء حاجين وتتبعه نواحي طيان وكوكش وباغ باصان وروم وبايارجي وكونون وباعنق ، وقضاء قارص ذو القدرية وتتبعه ناحية بوزطفان ، وقضاء بيلان كوي وتتبعه ناحية روم . اما لواء بياس فقد أضيفت الى مركزه ناحيتي دوشك واولاش ، واضيف لقضاء عثمانية ناحيتي اغيار وجلداوغلي ، ورفعت منه قضاء بيلان [٣٥] .

كان السبب وراء هذا التوسع الكبير في التقسيمات الإدارية لولاية حلب هو نجاح تطبيق قانون الولايات فيها ، إضافة أسباب أخرى مر ذكرها تتعلق بأهميتها التجارية وقربها من أراضي الدولة العثمانية .

حصل تغيير في التقسيمات الإدارية لولاية حلب عام ١٨٧٠ ، إذ رفعت الدرجة الإدارية لناحية ريحانية التابعة لقضاء أنطاكية إلى قضاء تابع للواء حلب ، كما نقل قضاء بيلان إلى لواء حلب بعد أن كان يتبع لواء قوزاق ، أما قضاء باب جبول فقد رفعت منه ناحية باسوع وبريحان ، وأضيفت للواء مرعش ناحية كيه لي وكويه لي ، وقد رفعت ناحية تاجرلو من قضاء بولاق ، ورفعت من التقسيمات الإدارية لولاية حلب ، ألوية قوزاق وادنة وبياس وربما يعود السبب في ذلك إلى توسع الولاية الكبير ، الذي جعل من الصعوبة إدارتها والسيطرة عليها لذا تم تقليص مساحتها ، ورفعت الدرجة الإدارية للواء دير الزور من قضاء تابع للواء

حلب إلى لواء تابع للولاية بسبب تزايد أهميتها مما جعل درجتها الإدارية كقضاء لا تتناسب مع تلك الأهمية ، وكانت تقسيماتها الإدارية بالشكل الآتي [٣٦] :

جدول رقم (٢)

التقسيمات الإدارية للواء دير الزور عام ١٨٧٠

اللواء	القضاء	الناحية
دير الزور	دير الزور	البو سراي عشيرتي – البو خابور عشيرتي – بقارة عشيرتي
	الرقة	–
	عشارة	–
	البو كمال	–
	بصيرة	–

في عام ١٨٧١ أضيف للواء حلب قضاء جديد هو قضاء معرة النعمان ، أما لواء مرعش فقد ألغيت من قضاء بازارجق التابع له نواحي كويه لو واحمالو وبومقلي جريدي وادي وقره بيقلي واشاغي قلجلو وقوشجي جريدي واومجقلي وقاري قلجلو وجلغلغان جريدي ، واضيف لقضاء خاصة ناحية جديدة هي ناحية تيل ، كما رفع من قضاء بولانق ناحية قيباق . أما لواء دير الزور فقد أضيف له قضاء سيحة .

عام ١٨٧٢ رفعت من قضاء اصلاحية التابع للواء مرعش ناحية قره يكيدلي ولكانلي وجليكانلو ، أما بالنسبة إلى لواء دير الزور فقد فصل إدارياً عن ولاية حلب ، وأصبح متصرفية مستقلة مرتبطة بالباب العالي مباشرة [٣٧] ، وربما في السبب في ذلك استقرار المنطقة عشائرياً مما جعل الحكومة المركزية تجعلها متصرفية مستقلة لأنها بالأساس ضمت إلى ولاية حلب عام ١٨٦٤ كونها منطقة تمردات عشائرية . وفي عام ١٨٧٦م أعيد ربط دير الزور بلواء حلب لإخضاع عشائر تلك المنطقة ، وفي عام ١٨٨١م أصبح لواء دير الزور لواءاً مستقلاً عن ولاية حلب ومرتبط مباشرة بالعاصمة العثمانية اسطنبول بسبب إعادة النظام فيها [٣٨] .

طرأت تغييرات في التقسيمات الإدارية لولاية حلب في ثمانينات القرن التاسع عشر ، ففي عام ١٨٨٢ رفعت من لواء حلب قضاء ريحانية وعزية وأضيف له قضاء الاسكندرونة وقضاء منبج ، أما لواء مرعش فقد رفعت منه ثلاث أقضية هي قضاء اصلاحية وخاصة وبولانق [٣٩] . وبسبب عودة الاضطرابات العشائرية في متصرفية دير الزور ، أعيد ربط المنطقة مرة أخرى بولاية حلب في عام ١٨٨٣ كلواء ضم خمسة أقضية هي قضاء رأس العين وتتبعه ناحية تدمر ، وقضاء الرقة وتتبعه ناحية سنجة، وقضاء عشارة وتتبعه ناحية يكيشهر ، وقضاء الو كمال وتتبعه ناحية بصيرة ، ثم قضاء عربان وتتبعه ناحية كوكب [٤٠] . وفي عام ١٨٨٤ رفع من لواء حلب قضاء بيلان ، واعيد فصل لواء دير الزور من ولاية حلب بسبب عودة الاستقرار إليها [٤١] .

في عام ١٨٨٨ رفع من قضاء عينتاب ناحية رشي ، أما قضاء كليس فقد أضيفت له أربع نواحي جديدة هي عميكي واقجي عز الدينلو وشيخلر ، ورفعت من قضاء انطاكية ناحية جوار أنطاكية وأضيفت له ناحية جديدة هي ناحية حربية ، وأضيف لقضاء حارم ناحية ريحانية ، ورفعت من قضاء جسر شغور ناحية دركوش ، وأضيفت لقضاء باب جبول ناحية أبو قلقل وأضيفت لقضاء جبل سمعان الذي رفعت درجته الإدارية من ناحية تابعة لقضاء حلب إلى قضاء تابع للواء حلب ناحية جفتلكان همايون ، والحق بلواء حلب قضاء الرقة . أما لواء اورفة فقد أضيفت له ناحية تركمان جلابي ، وأضيف إلى قضاء روم قلعة ناحية يازيكي ورشي وجينجة ، ورفعت منه ناحية عتيق . وجرد قضاء بيره جك من النواحي التابعة له ، وأضيف للواء مرعش فقد أضيفت له ناحية أطراف شهر ، وجرد قضاء الزيتون وبازارجق من نواحيهما [٤٢] .

حصلت تغييرات في التقسيمات الإدارية عام ١٨٩٠ إذ أعيدت إلى قضاء عينتاب ناحية رشي التي كانت قد فصلت عنه في وقت سابق ، أما قضاء كليس فقد جرد من نواحيه ، وأعيد قضاء عزية وأضيفت له ناحية واحدة هي ناحية جوم . أما قضاء

اسكندرونة فقد أضيف له ناحيتين هما ارسوز وعباجي ، ورفعت من قضاء انطاكية ثلاثة نواحي هي حربية وقره مورط وقصير وابقي له على ناحية واحدة هي ناحية سويدية ، أما قضاء ادلب فقد ابقي له على ناحية أريحا فقط ، ورفعت منه ناحيتي سرمين ومعرة مصرين ، وكذلك رفع من قضاء باب جبول ناحية أبو قلقل ومنبج تحتاني وابقي له على ناحية واحدة وهي ايلبكلو ، ورفعت من قضاء جبل سمعان ناحية جفتلكات همايون . أما لواء مرعش ولواء اورفة جردا من النواحي التابعة لهما ، وكذلك قضاء روم قلعة جرد من نواحيه [٤٣] .

في عام ١٨٩١ رفعت ناحية رشي من قضاء عينتاب التابع للواء حلب ، واعيد إلى قضاء كليس نواحيه وهي اعزاز فلاح واعزاز تركمان وجوم وشقاغي ومنبج فوقاني وموسى بكلو وعميكي وشيخلر واوقجي عز الدين ، ورفعت من قضاء الاسكندرونة الناحيتين اللتين كانتا ملحقتين به وهما ارسوز وعباجي ، اما قضاء انطاكية فقد أعيدت له نواحيه وهي قصير وحربية وقره مورط ، إضافة إلى السويدية الموجودة مسبقاً ، وأعيد لقضاء ادلب ناحيتي سرمين ومعرة مصرين ، أما قضاء باب جبول فقد أرجعت نواحيه السابقة وهي أبو فلفل ومنبج تحتاني ، وأعيد لقضاء جبل سمعان ناحيو جفتلكات همايون . اما لواء مرعش أعيدت له نواحيه وهي أطراف شهر وندرلو وبرتيز ويكيجه قلعة وجامستل وشكراوية وجقاللو . وأرجعت للواء اورفة نواحيه وهي دوكرلو واويم اغاج وجاي قبو وبوزاباد وحران وقبا حيدر وتركمان جلابي ، واعيد لقضاء روم قلعة نواحيه وهي بازيكي وجينجة ومرزمان وعربان[٤٤] .

في عام ١٨٩٤ رفعت ناحية دوكرلو عن لواء مرعش [٤٥] . وطرأت تغييرات على التقسيمات الادارية عام ١٨٩٦ إذ أضيفت ناحية رشي إلى قضاء عينتاب ، وجرد قضاء باب جبول من نواحيه ولم يعد تتبعه سوى ناحية واحدة هي ناحية ايلبكلو ، ولم يعد يتبع قضاء جبل سمعان أي ناحية . اما لواء اورفة فقد جرد قضاء روم قلعة من نواحيه ، واصبح قضاء سروج تتبعه ناحية واحدة هي مسعودية ، وكذلك قضاء بيره جك صار تتبعه ناحية نزيب وبراق وجقور . كذلك لواء مرعش كان له نصيب من التغيير في التقسيمات الإدارية إذ أضيفت له ناحية جديدة للواء مرعش وهي خرطلب ، واصبح قضاء البستان تتبعه عدة نواحي وهي قره كوز وقوج اباد وصارصق وعين العروس وجرداق وجلكي وقوللر إضافة إلى افسوس ، وأضيف لقضاء الزيتون نواحي جديدة وهي ناحية قره طون وعاليشار وبارتيمورلي وقرنفس والاباش ، واصبح قضاء اندرين تتبعه نواحي جديدة هي ناحية كم وطاري اووه سي وكورتلر ويول التي وقوزي تبه سي إضافة إلى ناحية كوكسون [٤٦] .

في عام ١٨٩٧ رفعت الدرجة الإدارية لناحية حران التابعة للواء اورفه واصبحت تتبعه ناحيتي حران وتركمان جلابي التي كانت في السابق ناحية تابعة لاورفه ، كما رفعت من لواء مرعش ناحية جقاللو ، واضيف لقضاء البستان ناحيتين جديدتين هما جورمان وايبارجق ، واضيف لقضاء اندرين التابع للواء مرعش ناحية جديدة هي تبان [٤٧] .

في عام ١٨٩٨ أصبحت تتبع قضاء بازارجق بعد ان كان خالي من النواحي عشرة نواحي هي قلجلي وقره بيقلي ودره كزن اطملوسي وجغلغان جريدي ويماج اويه نام اوشجي جريدي واوفه جقلي وآغجه لرنام ديكربوز اغا اطملوسي وطاغي وباغجه نام سنملو واطراف شهر [٤٨] . في عام ١٩٠٠ أضيف إلى قضاء حارم ناحية جديدة هي ناحية ترمانين ، كما جرد قضاء سروج التابع للواء اورفه من نواحيه ، وأصبح يتبع لواء مرعش ناحية واحدة هي ناحية يكجه قلعة [٤٩] .

وفي عام ١٩٠١ جرى على التقسيمات الإدارية لولاية حلب بعض التغيير إذ أعيد إلى قضاء سروج ناحية مسعودية ، وأعيد للواء مرعش نواحيه وهي أطراف شهر وندرلو وبرتيز وجقاللو وخرطلب وجامستل وشكراوية إضافة إلى يكجه قلعة واضيف له ناحية جديدة هي شكراق [٥٠] . لقد رفعت ناحية شكراق من لواء مرعش في عام ١٩٠٢ [٥١] . عام ١٩٠٤ أضيف لقضاء حران ناحية قره موخ واقتصر قضاء البستان على ناحية افسوس ، وصارت تتبع قضاء بازارجق سبعة نواحي بدل من عشرة هي طاغلي وبوز أغا اطملوسي وسنملي واوقه جقلي وقوشجي جريدي وقجلو وأطراف شهر وصار قضاء بيره جك تتبعه ناحية واحدة هي نزيب ، واقتصر قضاء اندرين على ناحية كوكسون [٥٢] .

تغيرت التقسيمات الإدارية لولاية حلب عام ١٩٠٥ إذ أعيدت لكليس نواحيه وهي شقاغي ومنبج فوقاني وموسى بكلو وعميكي واوقجي عز الدنين وشيخلر وعزاز فلاح وعزاز تركمان وجوم ، وأضيف لقضاء جسر شغور ناحيتين جديدتين هما بداما ودركوش إضافة إلى نواحيه السابق وهي مضيق واردو [٥٣] . عام ١٩٠٦ أصبحت تتبع قضاء منبج ناحية مسعودية ، اما لواء اورفة فقد أعيدت لها حران ورفعت منها اويم اغاج ، وأصبح قضاء سروج لا تتبعه أي ناحية [٥٤].

في عام ١٩٠٧ أعيدت ناحية اويم اغاج إلى لواء اورفة [٥٥] . في عام ١٩٠٨ ألحقت ناحية مسعودية بقضاء سروج ، وأصبح قضاء بيره جك لا تتبعه أي ناحية ، ورفعت الدرجة الإدارية لناحية كوكسون ليصبح قضاء تتبعه ناحية اندرين [٥٦] .

حصل تغيير إداري كبير في ولاية حلب عام ١٩١٠ وذلك بفصل لواء اورفة عن ولاية حلب [٥٧] ، وربما يكون سبب ذلك السياسة العثمانية الجديدة التي جاءت في أعقاب الانقلاب العثماني سعت لتقليص الولايات العربية ، وإضافة بعض المناطق الحدودية الى جانب الدولة العثمانية ضمن سياسة الطورانية . في عام ١٩١١ أصبح قضاء زيتون لا تتبعه أي ناحية [٥٨] . لم يطرأ أي تغيير على التقسيمات الإدارية لولاية حلب حتى عام ١٩١٨ إذ فصل قضاء الرقة عن لواء حلب في هذه السنة .

قد يكون السبب في كثرة التغيرات الإدارية الخاصة بالاقضية والنواحي يعود إلى سببين هما الأول يتعلق بالسياسة المالية لحكومة الولاية كون ولاية حلب منطقة ذات نشاط اقتصادي متميز ، حتى تتمكن تلك الحكومة من فرض وجباية الضرائب من مستحقيها ، والسبب الثاني يتعلق بالتجنيد الإلزامي لكي تتمكن الحكومة من إحصاء هذه المناطق وفرض التجنيد الإلزامي على المكلفين بها .

الخاتمة :

توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها :

١- إن ولاية حلب هي من أولى الولايات العربية التي طبق فيها قانون الولايات الصادر عام ١٨٦٤ ، بعد سنتين من صدوره وذلك عام ١٨٦٦ ، وذلك لقربها من مركز السلطة العثمانية ، وموقعها الاستراتيجي ، ولأنها محطة لحشد الجيوش العثمانية.

٢- ضمت ولاية حلب مناطق هي الآن جزء من الأراضي التركية ، فكانت الولاية في بداية تأسيسها تتكون من ستة ألوية هي حلب ومرعش واورفة وقوزان وبياس وادنة ، فصلت عنها ألوية قوزان وبياس وادنة عام ١٨٧٠ ، بعد أن وجدت حكومة الولاية صعوبة إدارة هذه الولاية الكبيرة ، فقلصت من مساحتها حتى يسهل عليها إدارتها .

٣- كان لواء دير الزور من الألوية التي تبعت ولاية حلب تارة ، وانفصلت عنها تارة أخرى ، ففي عام ١٨٧٠ رفعت الدرجة الإدارية لدير الزور من قضاء تابع إلى لواء حلب إلى لواء يتبع الولاية ، واستمر كذلك حتى عام ١٨٧٢، إذ أصبح متصرفية مستقلة مرتبطة بالباب العالي مباشرة ، وفي عام ١٨٧٦ أعيد دير الزور إلى ولاية حلب ، لينفصل عنها عام ١٨٨١ ، وكان السبب وراء ضم دير الزور إلى الولاية كونها منطقة مضطربة عشائريا ، وتكثر فيها أعمال السلب والنهب ، فحتى تتمكن الحكومة العثمانية من السيطرة على هذه المنطقة كانت تربطها بولاية حلب ، وتفصلها عنها عند استقرارها .

٤- استمرت ولاية حلب تضم ثلاثة الوي هي حلب واورفة ومرعش حتى عام ١٩١٠ ، إذ فصل عنها لواء اورفة ، كمرحلة أولى لفصل المناطق التركية عن الولاية .

٥- كانت مدة البحث حافلة بالتغييرات الإدارية فيما يخص الاقضية والنواحي ، وكان وراء كثرة تلك التغييرات سببين الأول مالي ، مرتبطة بسياسة الولاية الخاصة بفرض وجباية الضرائب من مستحقيها ، والثاني يخص التجنيد الإلزامي إذ كانت تغير في تقسيمات تلك المناطق بما يسهل عليها إحصاء النفوس ، وفرض التجنيد الإلزامي على المكلفين به .

ملحق رقم (١)

خارطة ولاية حلب عام ١٩٠٧م [٥٩]

الهوامش :

(١) تباينت الآراء حول سبب تسمية حلب ، لكن المرجح هي الرواية التي تفيد أن إبراهيم الخليل (ع) كان يرعى أغنامه في تلك المنطقة ويوزع لبنها على الفقراء فقيل حلب إبراهيم . أما تاريخ بنائها فلا يوجد تاريخ محدد له ، فهناك روايات ذكرت أن سلوقس (٣١١ – ٢٨١ ق.م) قام ببنائها وروايات أخرى أشارت إلى أن بطليموس (٣٢٣ – ٢٨٤ ق.م) بنائها لكن هذه الروايات لا تستند على الصحة بدليل أن سرجون الاكدي (٢٣٧١ – ٢٣١٦ ق.م) استولى عليها وهذا يدل على أن وجودها أقدم من التواريخ المذكورة سابقاً . ينظر : القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج٤ ، المطبعة الأميرية ، (القاهرة : ١٩١٤) ، ص ٢٠٦ ؛ كمال الدين أبي القاسم عمر بن احمد بن هبة الله ابن العديم ، زبدة الحلب من تاريخ حلب ، وضع حواشيه خليل المنصور ، دار الكتب العلمية ، (بيروت : د . ت) ، ص ٧ – ١٠ ؛ عبد الجبار ناجي ، دراسات في المدن العربية الإسلامية ، (البصرة : د . ت) ، ص ٣٠٨ ؛ ابن الفضل محمد بن الشحنة ، الدر المنتخب في تاريخ مملكة حلب ، تقديم عبد الله محمد الدرويش ، دار الكتاب العربي ، (دمشق : ١٩٨٤) ، ص ٢٠ – ٢١ ؛ شوقي شعث ، حلب تاريخها ومعالمها التاريخية ، (حلب : ١٩٨١) ، ص ٢١ .

(٢) س . موستراس ، المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية ، ترجمة وتعليق عصام محمد الشحادات ، ط١ ، دار ابن جزم للطباعة والنشر والتوزيع ، (بيروت : ٢٠٠٢) ، ص ٢٥١ .

(٣) محمد هشام النعسان ، الزلزالية التاريخية في حلب حتى القرن العشرين ، معهد التراث العلمي العربي / جامعة حلب ، ص ١ – ١١

(٤) هذا الرقم غير ثابت بسبب التغييرات التي كانت تطرأ على التقسيمات الإدارية التي كانت تطرأ على ولاية حلب . ينظر : يلماز اوزتونا ، تاريخ الدولة العثمانية ، ترجمة عدنان محمود سلمان ، مراجعة وتنقيح محمود الأنصاري ، مج٢ ، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل ، (استانبول : ١٩٩٠) ، ص ٦٢٣ .

(٥) دير الزور : مدينة تقع على الضفة اليمنى لنهر الفرات على ارض سهلة ، تبعد عن مدينة حلب مسافة ٣٥٠كم ويطلق عليها اسم مدينة الصحراء لأنها توجد وسط الصحراء كبلدة مأهولة بالسكان ، احتلها البريطانيون في عام ١٩١٩م ثم ضموها إلى العراق رغم مناشدة أهالي دير الزور لضمهم إلى سورية بعدها احتلها الجيش العربي السوري إلى أن تم الجلاء البريطاني عنها تبعاً لتفاهم مع الأمير فيصل اولاً ومع الفرنسيين ثانياً . ينظر : يوسف الحكيم ، سورية في العهد الفيصلي ، ج٣ ، ط٣ ، دار النهار للنشر ، (بيروت : ١٩٨٦) ، ص ٢٣ – ٢٤ ؛ عبد القادر عياش ، دير الزور حاضرة وادي الفرات في كتابات كتاب عرب وأجانب ، (دير الزور : ١٩٧٤) ، ص ١٦ – ٣٩ .

(٦) سالنامة ولايت حلب لسنة ١٣٠٢ ، ص ١١١ ؛ محمد فؤاد عينتابي ونجوى عثمان ، حلب في مئة عام ١٨٥٠ – ١٩٥٠ ، ج١ ، (حلب : ١٩٩٣) ، ص ١٦٢ .

(٧) صلاح احمد هريدي علي ، دراسات في تاريخ العرب الحديث ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، (القاهرة : ٢٠٠٥) ، ص ١٤٣ .

(٨) الغالي غربي ، دراسات حول تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي ١٢٨٨ – ١٩١٦ ، ديوان المطبوعات الجامعية ، (الجزائر : د. ت) ، ص ٨١ .

(٩) ضمت ولاية العرب لواء عينتاب وبخسني وبيره جك وحلب وحماه وحمص وكخته وكرر وملاطية وقلعة الروم وسيس والشام (دمشق) وطرسوس وطرابلس . فاضل بيات ، الدولة العثمانية في المجال العربي ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، (بيروت : ٢٠٠٧) ، ص ١٦٠ .

(١٠) قاد جان بردي الغزالي حركة تمرد ضد الدولة العثمانية عام ١٥٢٠ ، وقضى على حامية دمشق ، وطرد العثمانيين من بيروت وطرابلس وحماة وغيرها من المدن ، وجمع (٢٣) ألف مقاتل وهاجم حلب ، التي لم تعترف بسلطته ، ورغم القصف المدفعي الذي تعرضت له حلب إلا أنها تمكنت من الصمود حتى وصول الجيش العثماني من الأناضول ، وفي عام ١٥٢١ نشبت معركة بينه وبين الجيش العثماني انتهت بهزيمته ثم إعدامه . لمزيد من التفصيل حول هذا التمرد ينظر :

Kamal S . Salbi , Middle Eastern Parallels Syria – Iraq-Arabia in Homan time , Middle Eastern Studies , Vol – 15 , No – 1 (Jan 1979) , p 79 .

(١١) محمد حرب ،العثمانيون في التاريخ والحضارة ، المركز المصري للدراسات العثمانية وبحوث العالم التركي ، (القاهرة : ١٩٩٤) ، ص ١١٣ – ١١٧ .

(١٢) نيقولاي ايفانوف ، الفتح العثماني للأقطار العربية ١٥١٦ – ١٥٧٤ ، ط٢ ، دار الفارابي ، (بيروت : ٢٠٠٤) ، ص ٩٥ – ٩٧ .

(١٣) فيليب حتي ، تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين ، ترجمة كمال اليازجي ، اشرف على مراجعته وتحريره جبرائيل جبور ، ج٢ ، مؤسسة فرانكلين المساهمة للطباعة والنشر ، (بيروت : ١٩٥٩) ، ص ٣٠٧ .

(١٤) المصدر نفسه ، ص ١٥٣ .

(١٥) بيات ، المصدر السابق ، ص ص ١٨٢ – ١٨٣ – ١٨٩ .

(١٦) عبد العزيز محمد عوض ، الإدارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤ – ١٩١٤ ، دار المعارف بمصر ، (القاهرة : د . ت) ، ص ٦٢ ؛ رأفت الشيخ ، تاريخ العرب الحديث ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، (القاهرة : ١٩٩٤) ، ص ٤٦ .

(١٧) بيات ، المصدر السابق ، ص ١٩٦ .

(١٨) عوض ، المصدر السابق ، ص ٣ – ٦٣ .

(١٩) علي ، دراسات في تاريخ العرب ، المصدر السابق ، ص ١٤٢ .

(٢٠) سالنامة دولة علية عثمانية لسنة ١٢٧٣ ، ص ١٠٧ – ١٠٨ .

(٢١) قسمت سوريا بعد فتنة الستين إلى ثلاث ايالات وهي بيروت وسورية وقاعدتها دمشق ، وايالة حلب . ينظر : المسعودي ، الدولة العثمانية في لبنان وسورية حكم أربعة قرون ١٥١٧ – ١٩١٦ ، (د.م : ١٩١٦) ، ص ٨٠ .

(٢٢) ذكر الطباخ والزيدي أن لواء دير الزور لم يكن حتى عام ١٨٦٤ ملحقاً لولاية أو لواء ، وبسبب حوادث النهب والسلب التي كانت تقوم بها عشائر تلك المنطقة قام ثريا باشا والي حلب عام ١٨٦٤ بإرسال بحملة عسكرية مؤلفة من أربعة كتائب إلى دير الزور وجعله قضاءاً مربوطاً بايالة حلب من اجل إخضاع عشائر تلك المنطقة . ينظر : محمد راغب بن محمود بن هاشم الطباخ الحلبي ، أعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء ، ج١ ، ط١ ، المطبعة العلمية ، (حلب : ١٩٢٣) ، ص ٣٥٧ ؛ مفيد الزيدي ، موسوعة التاريخ الإسلامي العصر العثماني ١٥١٦ – ١٩١٦ ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، (عمان : ٢٠٠٩) ، ص ٣٣٧ .

(٢٣) سالنامة دولة علية عثمانية لسنة ١٢٨٠ ، ص ص ١٨٢ – ١٨٣ .

(٢٤) شرعت الدولة العثمانية بتطبيق ذلك النظام حال صدوره في بعض الولايات وذلك لإصلاح وتنظيم الإدارة الحكومية فيها ، وأحكام قبضة الدولة عليها . شكل هذا القانون خطوة عملية لإصلاح أحوال الولايات من النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية ، وتأكيد خضوعها للدولة ، فقد وضع حداً للإقطاعيات القديمة ، وحدد صلاحيات الولاة والمتصرفين والقائممقامين ، وقد اقتبس القانون في كثير من أحكامه من النظم الفرنسية . لمزيد من التفصيل حول قانون الولايات انظر : الدستور ، مجلد ١ ، ص ص ٣٨٢ – ٣٩٦ ؛ محمد عصفور سلمان الأموي ، حركة الإصلاح في الدولة العثمانية

وأثرها في المشرق العربي ١٨٣٩ – ١٩٠٨ ، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى جامعة بغداد سنة ٢٠٠٥ ، ص ص ٥٥ – ٥٦ ؛ محمد سهيل طقوش ، تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة ، ط٢ ، دار النفائس ، (بيروت : ٢٠٠٨) ، ص ٤٠٦ .

(٢٥) جميل موسى النجار ، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد ، دار الشؤون الثقافية ، (بغداد : ٢٠٠١) ، ص ١١٦.

(٢٦) انكه لهارد ، تاريخ الإصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية ، نقله إلى العثمانية علي رشاد ، ترجمه إلى العربية محمود علي عامر ، ط١ ، دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع ، (دمشق : ٢٠٠٨) ، ص ١٣٩ .

(٢٧) ساطع الحصري ، البلاد العربية والدولة العثمانية ، ط٢ ، دار العلم للملايين ، (بيروت : ١٩٦٠) ، ص ٩٣ – ٩٤ .

(٢٨) اندريه ريمون ، المدن العربية الكبرى في العصر العثماني ، ترجمة لطيف فرج ، ط١ ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، (القاهرة : ١٩٩١) ، ص ٢٨ .

(٢٩) محمد التونجي ، بلاد الشام إبان العهد العثماني ، ط١ ، دار المعرفة ، (بيروت : ٢٠٠٤) ، ص ١٨٨ .

(٣٠) عبد الرحمن النجدي ، الحياة الاجتماعية في الولايات العربية أثناء العهد العثماني ، مطبعة الشركة التونسية ، (د . م : ١٩٨٨) ، ص ٢١٥ .

(٣١) ريمون ، المصدر السابق ، ص ٢٨ – ٢٩ .

(٣٢) احمد جودت باشا : احد أعاظم رجال الدولة العثمانية وصاحب التاريخ المشهور باسمه ، وهو عالم فاضل تلقى العلوم الشرعية وتشبه بالعلماء ، واحد رجال مجلة الإحكام العدلية ، ثم انتظم في سلك الإداريين ، وتقلب في المناصب الحكومية إلى أن عين والياً على حلب . ينظر جرجي زيدان ، تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر ، ج٢ ، كلمات عربية للترجمة والنشر ، (القاهرة : ٢٠١٢) ، ص ٢١٤ – ٢١٩ .

(٣٣) امتدت ولاية حلب بعد صدور قانون الولايات امتداداً كبيراً فيما يسمى الآن تركيا ، إذ أن لواءين وإحدى عشر قضاءاً من مجموع الألوية الثلاثة والاقضية الإحدى والعشرين التي تألفت منها الولاية تخضع الآن للحكم التركي ، ولم يبق في سورية من هذه الولاية الضخمة الا لواء واحد يضم عشرة أقضية فقط ، وهي عزاز وحارم وباب جبول وجسر شغور وادلب ومنبج وجبل سمعان ومعرة النعمان . وقد خسرت ولاية حلب لواء اورفة واقضية بيره جك وروم قلعة وسروج ، ولواء مرعش واقضيته الزيتون وبازارجق واندرين ، وكذلك خسرت أربعة من أقضية لواء حلب هي بيلان والاسكندرونة وأنطاكية وعينتاب . ينظر : عبد الكريم غرايبة ، سورية في القرن التاسع عشر ١٨٤٠ – ١٨٧٦ ، معهد الدراسات العربية العليا ، (القاهرة : ١٩٦٢) ، ص ٨٠ – ٨١ .

(٣٤) سالنامة ولاية حلب لسنة ١٢٨٤ ، ص ٩٧ – ١٦٥ ؛

BOA , Y . EE , 0037-046-001, 1284 .

(٣٥) سالنامة ولاية حلب لسنة ١٢٨٧ ، ص ١٣٥ – ١٦٩ .

(٣٦) سالنامة ولاية حلب لسنة ١٢٨٧ ، ص ٦٧ – ١٦٩ .

(٣٧) ذكر الطباخ أن لواء دير الزور بعد أكمال تشكيلاته الإدارية عام ١٨٧٠ ذهب المتصرف ارسلان باشا إلى الآستانة وفك ارتباطه عن ولاية حلب ، وجعله سنجقاً مستقلاً مرجعه عاصمة الخلافة رأسا . وهذا خطا والصحيح انه في عام ١٨٧٢ تم فك ارتباط لواء دير الزور عن ولاية حلب وليس عام ١٨٧٠ وذلك حسب ما ورد في السالنامة . ينظر : الطباخ ، المصدر السابق ، ص ٣٥٨ ؛ سالنامة ولاية حلب لسنة ١٢٨٩ ، ص ٨٣ – ١٦٠ .

(٣٨) الطباخ ، المصدر السابق ، ج٣ ، ص ٣٥٨ .

(٣٩) سالنامة ولاية حلب لسنة ١٣٠٠ ، ص ٦٣ – ١٠٧ .

(٤٠) سالنامة دولة علية عثمانية لسنة ١٣٠١ ، مطبعة عثمانية ، ص ٤٤ – ٤٥ .

(٤١) سالنامة ولاية حلب لسنة ١٣٠٢ ، ص ١٨٣ – ١٩٧ .

(٤٢) سالنامة دولة علية عثمانية لسنة ١٣٠٦ ، ص ٣٩٤ – ٤٠٢ .

(٤٣) سالنامة ولاية حلب لسنة ١٣٠٨ ، ص ١٢٦ – ٢٣٥ .

(٤٤) سالنامة دولة علية عثمانية لسنة ١٣٠٩ ، مطبعة عامرة ، ص ٥٠٠ – ٥٠٩ .

(٤٥) سالنامة دولة علية عثمانية لسنة ١٣١٢ ، مطبعة عامرة ، ص ٥٥٦ – ٥٦٥ .

(٤٦) سالنامة ولاية حلب لسنة ١٣١٤ ، مطبعة ولايته طبع اولمنشدر ، ص ١٨٥ – ٣٠٩ .

(٤٧) سالنامة ولاية حلب لسنة ١٣١٥ ، مطبعة ولايته طبع اولمنشدر ، ص ١٩٨ – ٣١٥ ؛ سالنامة دولة علية عثمانية لسنة ١٣١٥ ، ص ٣٧٢ – ٣٧٨ .

(٤٨) سالنامة ولاية حلب لسنة ١٣١٦ ، مطبعة ولايته طبع اولمنشدر ، ص ١٩٧ – ٣٢٣ ؛ سالنامة دولة علية عثمانية لسنة ١٣١٦ مطبعة سي ، ص ٤٣٠ – ٤٣٩ .

(٤٩) سالنامة ولاية حلب لسنة ١٣١٨ ، مطبعة ولايته طبع اولمنشدر ، ص ٢١٨ – ٣٦٤ ؛ سالنامة دولة علية عثمانية لسنة ١٣١٨ ، مطبعة لري ، ص ٤٦٤ – ٤٧١ .

(٥٠) سالنامة ولاية حلب لسنة ١٣١٩ ، مطبعة ولايته طبع اولمنشدر ، ص ٢٢٨ - ٣٨٢ ؛ سالنامة دولة علية عثمانية لسنة ١٣١٩ ، مطبعة لري ، ص ٥١٢ – ٥١٩ .

(٥١) سالنامة ولاية حلب لسنة ١٣٢٠ ، مطبعة ولايته طبع اولمنشدر ، ص ٢٣١ – ٣٩٥ ؛ سالنامة دولة علية عثمانية لسنة ١٣٢٠ ، دار الطباعة العامرة ، ص ٥٣٦ – ٥٤٢ .

(٥٢) سالنامة ولاية حلب لسنة ١٣٢٢ ، مطبعة ولايته طبع اولمنشدر ، ص ٤٤٦ – ٤٩١ ؛ سالنامة دولة علية عثمانية لسنة ١٣٢٢ ، مطبعة احمد إحسان وشركاسي ، ص ٥٩٨ – ٦٠٦ .

(٥٣) سالنامة ولايت حلب لسنة ١٣٢٣ ، مطبعة ولايته طبع اولمنشدر ، ص ص ٢٦٠ – ٥١٣ .

(٥٤) سالنامة ولايت حلب لسنة ١٣٢٤ ، مطبعة ولايته طبع اولمنشدر ، ص ص ٢٤٧-٥٠٨؛ سالنامة دولة علية عثمانية لسنة ١٣٢٤ ، مطبعة احمد إحسان وشركاسي ، ص ص ٧٣٠-٧٣٨ .

(٥٥) سالنامة دولة علية عثمانية لسنة ١٣٢٥ ، مطبعة احمد إحسان وشركاسي ، ص ص ٧٢٦- ٧٣٤ .

(٥٦)سالنامة ولايت حلب لسنة ١٣٢٦ ، مطبعة ولايته طبع اولمنشدر ، ص ص ٢٤٠ -٥٠٣ ؛ سالنامة دولة علية عثمانية لسنة١٣٢٦ ، مطبعة احمد أحسان وشركاسي ، ص ص ٧٣٤ – ٧٤١ .

(٥٧) كامل بن حسين بن مصطفى بالي الحلبي الغزي ، نهر الذهب في تاريخ حلب ، ج١ ، المطبعة المارونية ، (حلب : د. ت) ، ص ١٩ .

(٥٨) سالنامة دولة علية عثمانية لسنة ١٣٢٩ ، مطبعة سي ، ص ٦٢٠ - ٦٢٦ .

(٥٩) محمد نصر الله ، ممالك محروسة شاهانة مكمل ومفصل أطلس ، شركة مرتيبة مطبعة سي ، (استانبول : ١٣٢٥هـ) ، ص ٩٨ .

المصادر :

اولاً: الوثائق العثمانية :

ا – الأرشيف العثماني :

1- BOA, Y.EE, 0037 .046. 001, 1284

ب- السالنامات العثمانية :

١- سالنامة ولايت حلب لسنة ١٢٨٤ ه .
٢- سالنامة ولايت حلب لسنة ١٢٨٥ ه .
٣- سالنامة ولايت حلب لسنة ١٢٨٧ ه .
٤- سالنامة ولايت حلب لسنة ١٢٨٩ ه .
٥- سالنامة ولايت حلب لسنة ١٣٠٠ ه .
٦- سالنامة ولايت حلب لسنة ١٣٠٢ه.
٧- سالنامة ولايت حلب لسنة ١٣٠٨ ه .
٨- سالنامة ولايت حلب لسنة ١٣١٤ه ، مطبعة ولايته طبع اولنمشدر.
٩- سالنامة ولايت حلب لسنة ١٣١٥ ه ، مطبعة ولايته طبع اولنمشدر.
١٠- سالنامة ولايت حلب لسنة ١٣١٦ ه ، مطبعة ولايته طبع اولنمشدر.
١١- سالنامة ولايت حلب لسنة ١٣١٨ ه ، مطبعة ولايته طبع اولنمشدر.
١٢- سالنامة ولايت حلب لسنة ١٣١٩ ه ، مطبعة ولايته طبع اولنمشدر.
١٣- سالنامة ولايت حلب لسنة ١٣٢٠ ه ، مطبعة ولايته طبع اولنمشدر.
١٤- سالنامة ولايت حلب لسنة ١٣٢٢ ه ، مطبعة ولايته طبع اولنمشدر.
١٥- سالنامة ولايت حلب لسنة ١٣٢٣ ه ، مطبعة ولايته طبع اولنمشدر.
١٦- سالنامة ولايت حلب لسنة ١٣٢٤ ه ، مطبعة ولايته طبع اولنمشدر.
١٧- سالنامة ولايت حلب لسنة ١٣٢٦ ه ، مطبعة ولايته طبع اولنمشدر.
١٨- سالنامة دولة علية عثمانية لسنة ١٢٧٣ه .
١٩- سالنامة دولة علية عثمانية لسنة ١٢٨٠ه .
٢٠- سالنامة دولة علية عثمانية لسنة ١٣٠١ه ، مطبعة عثمانية .
٢١- سالنامة دولة علية عثمانية لسنة ١٣٠٦ ه.
٢٢- سالنامة دولة علية عثمانية لسنة ١٣٠٩ ه ، مطبعة عامرة .
٢٣- سالنامة دولة علية عثمانية لسنة ١٣١٢ ه، مطبعة عامرة .
٢٤- سالنامة دولة علية عثمانية لسنة ١٣١٥ ه.
٢٥- سالنامة دولة علية عثمانية لسنة ١٣١٦ ه، مطبعة سي .
٢٦- سالنامة دولة علية عثمانية لسنة ١٣١٨ ه، مطبعة لري .
٢٧- سالنامة دولة علية عثمانية لسنة ١٣١٩ ه ، مطبعة لري .
٢٨- سالنامة دولة علية عثمانية لسنة ١٣٢٠ ه ، دار الطباعة العامرة .
٢٩- سالنامة دولة علية عثمانية لسنة ١٣٢٢ ه ، مطبعة احمد احسان وشركاسي.
٣٠- سالنامة دولة علية عثمانية لسنة ١٣٢٤ ه ، مطبعة احمد احسان وشركاسي .
٣١- سالنامة دولة علية عثمانية لسنة ١٣٢٥ ه ، مطبعة احمد احسان وشركاسي.
٣٢- سالنامة دولة علية عثمانية لسنة ١٣٢٦ ه ، مطبعة احمد احسان وشركاسي.
٣٣- سالنامة دولة علية عثمانية لسنة ١٣٢٩ ه ، مطبعة سي .

ثانياً : الرسائل والاطاريح الجامعية :

١- محمد عصفور سلمان الأموي ، حركة الإصلاح في الدولة العثمانية وأثرها في المشرق العربي ١٨٣٩- ١٩٠٨ ، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى جامعة بغداد عام ٢٠٠٥ .

ثالثاً : الكتب .

أ- العربية والمعربة :

١- ريمون اندريه ، المدن العربية الكبرى في العصر العثماني ، ترجمة لطيف فرج ، ط١ ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، (القاهرة : ١٩٩١) .
٢- انكة لهارد ، تاريخ الإصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية ، نقله إلى العثمانية علي رشاد ، ترجمه إلى العربية محمود علي عامر ، ط١ ، دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع ، (دمشق : ٢٠٠٨) .
٣- جرجي زيدان ، تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر ، ج٢ ، كلمات عربية للترجمة والنشر ، (القاهرة : ٢٠١٢) .
٤- رأفت الشيخ ، تاريخ العرب الحديث ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، (القاهرة : ١٩٩٤) .
٥- س . موستراس ، المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية ، ترجمة وتعليق ، عصام محمد الشحادات ، ط١ ، دار لبن حزم للطباعة والنشر والتوزيع ، (بيروت : ٢٠٠٢) .
٦- ساطع الحصري ، البلاد العربية والدولة العثمانية ، ط٢ ، دار العلم للملايين ، (بيروت : ١٩٦٠) .
٧- المسعودي ، الدولة العثمانية في لبنان وسوريا حكم أربعة قرون ١٥١٧ – ١٩١٦ ، (د . م : ١٩١٦) .
٨- شوقي شعث ، حلب تاريخها ومعالمها التاريخية ، (حلب : ١٩٨١) .
٩- صلاح احمد هريدي علي ، دراسات في تاريخ العرب الحديث ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، (القاهرة : ٢٠٠٥) .
١٠- محمد راغب بن محمود بن هاشم الطباخ ، أعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء ، ج٣ ، ط١ ، المطبعة العلمية ، (حلب : ١٩٢٣) .
١١- محمد فؤاد عينتابي ونجوى عثمان ، حلب في مئة عام ١٨٥٠ – ١٩٥٠ ، ج١ ، (حلب ١٩٩٣) .
١٢- عبد الجبار ناجي ، دراسات في المدن العربية الإسلامية ، (البصرة : د . ت).
١٣- عبد العزيز محمد عوض ، الإدارة العثمانية في ولاية سوريا ١٨٦٤ -١٩١٤ ، دار المعارف ،(القاهرة : د . ت) .
١٤- عبد القادر عياش ، دير الزور حاضرة وادي الفرات في كتابات كتاب عرب واجانب ، (دير الزور : ١٩٧٤) .
١٥- عبد الكريم غرايبة ، سورية في القرن التاسع عشر ١٨٤٠ – ١٨٧٦ ، معهد الدراسات العربية العليا ، (القاهرة : ١٩٦٢) .

١٦- الغالي غربي ، دراسات حول تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي ١٢٨٨ – ١٩١٦ ، ديوان المطبوعات الجامعية ، (الجزائر : د . ت) .
١٧- فاضل بيات ، الدولة العثماني في المجال العربي ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، (بيروت : ٢٠٠٧) .
١٨- فيليب حتي ، تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين ، ترجمة كمال اليازجي ، اشرف على مراجعته وتحريره جبرائيل جبور ، ج٢ ، مؤسسة فرانكلين المساهمة للطباعة والنشر ، (بيروت : ١٩٥٩) .
١٩- القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج٤ ، المطبعة الأميرية ، (القاهرة : ١٩١٤) .
٢٠- كامل بن حسين بن مصطفى بالي الحلبي الغزي ، نهر الذهب في تاريخ حلب ، ج١ ، المطبعة المارونية ، (حلب : د . ت) .
٢١-كمال الدين أبي القاسم عمر بن احمد بن هبة الله ابن العديم ، زبدة الذهب من تاريخ حلب ، وضع حواشيه خليل المنصور ، دار الكتب العلمية ، (بيروت : د . ت) .
٢٢– محمد بن الشحنة ابن الفضل ، الدر المنتخب في تاريخ مملكة حلب ، تقديم عبد الله محمد الدرويش ، دار الكتاب العربي ، (دمشق : ١٩٨٤) .
٢٣– محمد التونجي ، بلاد الشام أبن العهد العثماني ، ط١ ، دار المعرفة ، (بيروت : ٢٠٠٤) .
٢٤- محمد حرب ، العثمانيون في التاريخ والحضارة ، المركز المصري للدراسات العثمانية وبحوث العالم التركي ، (القاهرة : ١٩٩٤) .
٢٥- مفيد الزيدي ، موسوعة التاريخ الإسلامي العصر العثماني ١٥١٦- ١٩١٦ ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، (عمان : ٢٠٠٩) .
٢٦- نيقولاي ايفانوف ، الفتح العثماني للأقطار العربية ١٥١٦ – ١٥٧٤ ، نقله إلى العربية يوسف عطا الله ، ط٢ ، دار الفارابي ، (بيروت : ٢٠٠٤) .
٢٧- يوسف الحكيم ، سورية في العهد الفيصلي ، ج٣ ، ط٣ ، دار النهار للنشر ، (بيروت : ١٩٨٦) .
٢٨- يلماز اوزتونا ، تاريخ الدولة العثمانية ، ترجمة عدنان محمود سلمان ، مراجعة وتنقيح محمود الأنصاري ، مج٢ ، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل ، (استانبول : ١٩٩٠) .
ب- العثمانية :
١- محمد نصر الله ، ممالك محروسة شاهانة مكمل ومفصل أطلس ، شركة مرتيبة مطبعة سي ، (استانبول : ١٣٢٥هـ) .
رابعا : البحوث :
ا : باللغة العربية :
١- محمد هشام النعسان ، (الزلزالية التاريخية في حلب حتى القرن العشرين) ، معهد التراث العلمي العربي – جامعة حلب .
ب- باللغة الانكليزية :
1- Ehezer Tauber , The struggle for dar alzur the determination of border between Syria and Iraq , international journal of middle east studies ,vol 23 ,No .3 , (Aug 1991) , p 361- 385
2-Kamal . S. Salibi , Middle eastern parallels Syria –Iraq- Arabia in human time , Middle eastern , vol 15 , No . 1 , (Jon 1979)

Abstract :

returned the mandate of Aleppo States that have undergone the most prominent of the direct influence of the Ottoman Empire , for its proximity to the center of the Ottoman Empire , with limits being coherent with it , its strategic location and outstanding commercial transport on the road , and being the station to the militarization of the Ottoman armies .

Ottoman dish States Code , issued in 1864 in the state of Aleppo in 1866 , which has become a broad mandate extended until Anatolia , was of six brigades , the brigade and Mrash Aleppo and Urfa and Qozan and Bias and Adana . This continued until the administrative division in 1870 , it raised them three brigades are Brigade Qozan and Bias and Adana , and raised the administrative class to spend Deir ez-Zor , which was followed by a brigade of Aleppo to the brigade .

In 1872 separate brigade of Deir al-Zour on the mandate of Aleppo , and became an independent Provincial Higher directly linked to the door . But he was re- linked state of Aleppo in 1876 , and remained so until 1881. In 1883 was associated with the banner of Aleppo, Deir al-Zour state for the third time and for a period of one year only , as it relates to decode them in 1884 . Continued administrative division of the mandate of Aleppo is composed of three brigades are Brigade Aleppo and Mrash and Urfa even in 1910 , with separate brigade Urfa for the state this year , and became a state composed of two brigades only two Aleppo and Mrash , and remained this division unchanged until the end of Ottoman rule .